موزعة على البنوك بـ 3,8 مليارات دينار وسندات بـ 6 مليارات و2,2 مليار من وكالات ائتمان الصادرات

«مؤسسة البترول» تُخفض الاقتراض الخارجي إلى 12 مليار دينار

مبنى مؤسسة البترول الكويتية من الخارج على شارع الخليج العربي (قاسم باشا)

الخطة التمويلية لمؤسسة البترول الكويتية

	الخطة التمويلية الأساسية		الخطة التمويلية المحدثة	
أدوات التمويل	مبلغ الاقتراض (مليون دينار كويتي)	٪ من الإجمالي	مبلغ الاقتراض (مليون دينار كويتي)	٪ من الإجمالي
قروض بنكية بالدينار الكويتي	3,100	٪19	3,800	٪32
سندات	2,500	٪16	6,050	٪50
وكالات ائتمان الصادرات	4,261	٪27	2,200	٪18
الاقتراض مقابل عقود المبيعات	4,000	٪25	–	–
قروض بنكية بالدولار الأميركي	2,000	٪13	–	–
إجمالي التمويل	**15,861**	**٪100**	**12,050**	**٪100**

(1) بافتراض حصول المؤسسة على قرض دوار بالدينار الكويتي والدولار الأميركي بقيمة تصل إلى 1,5 مليار دينار كويتي.

(2) بافتراض حصول المؤسسة على قرض دوار بالدينار الكويتي بقيمة 350 مليون دينار كويتي والدولار الأميركي بما يعادل 305 ملايين دينار كويتي (مليار دولار أميركي).

■ تخفيض البرنامج الاستثماري لـ «البترول» إلى 25 مليار دينار بدلاً من 30 ملياراً
■ تعديل الهيكل التمويلي للمؤسسة بنسبة 60٪ تمويل خارجي و40٪ ذاتي

أحمد مغربي

في الوقت الذي تترقب فيه الأوساط المصرفية توقيع مؤسسة البترول الكويتية قرض مجمع بقيمة مليار دينار مع البنوك المحلية لمدة 15 سنة بفائدة متغيرة، قامت «البترول» بتحديث خطة التمويل للسنوات الخمس المقبلة وحتى عام 2024 حيث تم تخفيض البرنامج الاستثماري وإعادة النظر بالمشاريع الرأسمالية بحوالي 5 مليارات دينار لتصل إلى 25 مليار دينار مقارنة بنحو 30 مليار دينار حسب الخطة الخمسية السابقة، وتم تخفيض الإنفاق بما يقارب 4,8 مليارات دينار ليبلغ 16 مليار دينار.

وبحسب الانفاق الرأسمالي المتوقع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية فإن «مؤسسة البترول» تخطط لإنفاق 25 مليار دينار موزعة كالتالي: 4,7 مليارات دينار في العام المالي 2020/2019 وإنفاق 4,4 مليارات دينار في 2021/2020 وإنفاق 5,3 مليارات دينار في 2022/2021، وإنفاق نحو 5,8 مليارات دينار في 2023/2022، وإنفاق نحو 4,9 مليارات دينار في العام الأخير من الخطة في 2024/2023.

وقامت «مؤسسة البترول» بتخفيض حجم الانفاق المتوقع لنشاط الانتاج والاستكشاف داخل الكويت بما نسبته 66٪ من إجمالي البرامج الرأسمالية مقارنة بنحو 20,8 مليار دينار وما نسبته 70٪ من إجمالي البرامج الرأسمالية حسب الخطة الخمسية السابقة.

ووفقا للافتراضات الأساسية لخطة التمويل المثلى المحدثة لسد العجز المالي لدى مؤسسة البترول الكويتية فإن مبلغ الاقتراض تم تخفيضه إلى مستوى 12,1 مليار دينار، بالإضافة الى قرضين دوارين بالدينار الكويتي بقيمة 350 مليون دينار وقرض بالدولار الأميركي بما يعادل 305 ملايين دينار، علما بأن هذين القرضين قد تم الحصول عليهما سابقا في 2019.

ويتوزع قرض الـ 12 مليار دينار لمؤسسة البترول على 3 جهات تمويل وهي قروض بنكية بواقع 3,8 مليارات دينار بحصة 32٪، وسندات بـ 6 مليارات دينار بحصة 50٪ وأخيرا قروض من وكالات ائتمان الصادرات بقيمة 2,2 مليار دينار وبحصة 18٪.

علما بأن إجمالي مبلغ الاقتراض في خطة التمويل السابقة (الأساسية) كان يفترض اقتراض 15,9 مليار دينار بالإضافة الى قرض دوار بالدينار والدولار الأميركي بقيمة 1,5 مليار دينار، وكانت عبارة عن خليط من التمويلات البنكية والسندات والاقتراض مقابل عقود المبيعات وقروض بنكية بالدولار الأميركي.

وأصبح الهيكل التمويلي للمؤسسة يقوم على تمويل 60٪ تمويل خارجي و40٪ تمويل ذاتي بدلا من الهيكل التمويلي السابق القائم على 70٪ تمويل خارجي و30٪ تمويل ذاتي.

ورأت «مؤسسة البترول» ضرورة الاحتفاظ بمبلغ 5 مليارات دينار كحد أدنى بالمحفظة الاستثمارية للمؤسسة، وفرض 80٪ كنسبة الصرف على المشاريع الرأسمالية خلال الخطة الخمسية.

وتعاقدت «مؤسسة البترول» الكويتية مع وكالات التصنيف الائتماني (موديز وستاندرد آند بورز وفيتش) وذلك تمهيدا لإصدار السندات وقد تم الحصول على تقارير من هذه الوكالات حول التصنيف الائتماني للمؤسسة وقامت «البترول» بالتنسيق مع وزارة المالية للإعلان عن التصنيف الائتماني في أغسطس 2019 وتم إرجاء إعلان التصنيف بناء على توصية من وزارة المالية ليتسنى للمؤسسة الانتهاء من التنسيق والاتفاق مع الجهات المعنية في الدولة على آلية سداد أرباح السنوات السابقة المستحقة وتوزيع الأرباح المستقبلية للدولة لما ذلك من أثر كبير على الوضع المالي للمؤسسة والتصنيف الائتماني لها وهو الذي سينعكس على أسعار إصدار السندات ومدى إقبال المستثمرين عليها.

وكان بنك الكويت المركزي قد رفض سابقا إعطاء البنوك المحلية الموافقة على تمويل مؤسسة البترول الكويتية بعد ان قامت المؤسسة بالتفاوض معهم للحصول على قرض طويل الأجل بمبلغ 2 مليار دينار لمدة 15 سنة، والذي كان من المفترض ان تقوم بتوقيعه خلال شهر مارس 2020، وقام وفد من مؤسسة البترول وشركاتها التابعة باستعراض المشاريع المطلوب الحصول على تمويل مقابلها لوكالات ائتمان الصادرات، وجار حاليا التواصل معهم لتزوديهم بالمعلومات المطلوبة التي تمكنهم من تحديد مبلغ التمويل.

وحول خطة تحويل الارباح المحتجزة الى الخزانة العامة للدولة، فان «مؤسسة البترول» ستقوم بدفع الارباح المستحقة للسنتين الماليتين 2008/2007 و2009/2008 خلال 5 سنوات ابتداء من السنة المالية 2019/2018 مع تعديل مبالغ الدفعات خلال زيادتها بالسنوات الاولى، ودفع الارباح المستحقة للسنة المالية 2017/2016 خلال 3 سنوات ابتداء من السنة المالية 2020/2019.

ودفع الأرباح المستحقة للسنة المالية 2018/2017 خلال 5 سنوات ابتداء من السنة المالية 2021/2020 والاحتفاظ بأرباح السنة المالية 2019/2018 وتوزيع أرباح السنوات المقبلة على النحو التالي: 2020/2019 بنسبة 25٪، والسنة المالية 2021/2020 بنسبة 50٪ والسنة المالية 2022/2021 بنسبة 75٪ والسنة المالية 2023/2022 بنسبة 90٪.

ومما سبق يتضح أنه لا يوجد تنسيق بين وزارة المالية ومؤسسة البترول الكويتية على إتمام عمليات الاقتراض طبقا للخطة المعدلة التي اعتمدت من قبل المؤسسة على تنفيذ مشاريعها الرأسمالية، الأمر الذي يتطلب إجراء التنسيق اللازم حسب ما أشار اليه قرار مجلس الوزراء وذلك لتلافي المخاطر المشتركة التي يمكن أن تحدث دون التنسيق المطلوب.

5 ملاحظات

تم تسجيل 5 ملاحظات على إجراءات مؤسسة البترول الكويتية للاقتراض الخارجي وهي كالتالي:

1- عدم إجراء التنسيق اللازم بين مؤسسة البترول الكويتية ولجنة إدارة الدين العام في وزارة المالية بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 467 المتخذ في اجتماعه بتاريخ 8 أبريل 2019 بالموافقة على طلب مؤسسة البترول الاقتراض من المؤسسات المالية لتمويل برامجها الرأسمالية خلال الخطة الخمسية 2018/2019 ـ 2022/2023 باستخدام أدوات الدين العام.

2- اقتراض مؤسسة البترول الكويتية دون تنسيق مسبق مع لجنة إدارة الدين العام المعنية برسم السياسات التمويلية للدولة ودراسة المخاطر والفرص البديلة لإصدار السندات السيادية، بالإضافة الى العمل مع الجهات الحكومية المعنية والمخولة بإصدار السندات السيادية محليا ودوليا.

3- لم يتم الاتفاق على تشكيل فريق عمل أو آلية محددة لتفعيل التنسيق حسب قرار مجلس الوزراء سالف الذكر.

4- ترتيب مؤسسة البترول الكويتية لبعض الالتزامات عليها دون إتمام التنسيق اللازم من لجنة إدارة الدين العام، حيث انه لم يتم الحصول على الرأي النهائي بشأن موضوع الاقتراض والخطة التمويلية من قبل اللجنة.

5- عدم موافقة بنك الكويت المركزي على اقتراض من أحد البنوك المحلية وتنبيه المؤسسة لوزارة المالية بتعثر تنفيذ خطتها الرأسمالية بما يؤدي إلى التأثير على إنتاج النفط.

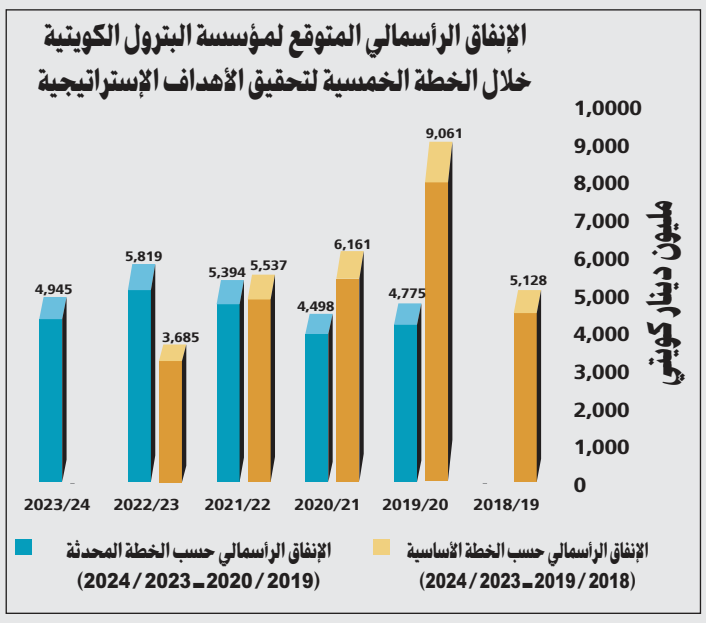

«هيرميس»: توقعات بانخفاض أرباح العام الحالي 53٪ نتيجة تجنيب مخصصات احترازية كبيرة بالنصف الأول.. لن تتكرر بالمستقبل

أرباح البنوك الكويتية ستقفز 48٪ في 2021

■ 2,5٪ نسبة الديون المشكوك في تحصيلها بالقطاع.. مازالت عند معدلات منخفضة ومقبولة
■ 90٪ من قروض الأفراد للمواطنين وغالبيتهم يعملون بالحكومة.. ما يضمن جودة الإقراض
■ شركات التطوير العقاري الأكثر احتمالاً لطلب إعادة جدولة قروضها خلال الفترة المقبلة

علاء مجيد

توقعت أبحاث «هيرميس» أن تنخفض أرباح البنوك الكويتية في 2020 بنسبة 53٪ على أساس سنوي، على أن تعاود الارتفاع وبشكل حاد خلال 2021 بنسبة نمو تصل الى 48٪، حيث أرجعت ذلك إلى التراجعات الحادة بأرباح القطاع في النصف الأول التي وصلت الى 53٪، في الوقت الذي انخفضت فيه ارباح البنوك السعودية 42٪ والاماراتية 36٪ والقطرية 9٪.

ووصفت «هيرميس» الزيادة الكبيرة في حجز البنوك الكويتية للمخصصات بنهاية النصف الأول من العام الحالي بأنها «مفاجأة»، وهو ما يمثل العامل السلبي الأكبر الذي اثر على توقعاتها، حيث وصلت الزيادة في المخصصات نفس معدلات باقي البنوك الخليجية بمتوسط 2٪ خلال النصف الأول من العام، وهو ما كانت تستبعده «هيرميس» نظرا لتراكم المخصصات لدى البنوك الكويتية على مدار العشر سنوات الماضية في ظل سياسة متحفظة لبنك الكويت المركزي.

وأكدت «هيرميس» في تقريرها الصادر أمس، أن المخصصات التي قامت البنوك بتجنيبها في النصف الاول من العام كانت احترازية فيما توقعت أن تكون مخصصات النصف الثاني من دون تغيير.

جودة الائتمان

وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ في معدلات الديون المشكوك في تحصيلها والتي وصلت إلى 2,5٪ من إجمالي القروض لدى القطاع مقارنة بنسبتها البالغة 1,4٪ بنهاية 2019، الا أن «هيرميس» تراها منخفضة مقارنة بمستويات 2011 عندما وصلت الديون المعدومة الى نحو 10٪ من اجمالي القروض، كما توقعت ان تنتهي الزيادة في الديون المعدومة بنهاية النصف الأول من العام القادم، خاصة ان الشركات ستعاود سداد أقساطها في مطلع شهر نوفمبر المقبل، ومعه ستتكشف قدرة الشركات على السداد من عدمها.

واوضح التقرير ان جودة ائتمان قروض الأفراد لم تتأثر بسبب تركز الاقراض للمواطنين، حيث في المتوسط تمثل قروض المواطنين الذين يعمل اغلبهم بالقطاع العام والحكومي 90٪ من قروض الافراد، باستثناء بنك الخليج الذي تمثل 75٪ منها.

وعلى صعيد الشركات، فالوضع اضعف من قروض الافراد بسبب توقف الاعمال بشكل كامل وجزئي خلال النصف الأول من العام، خاصة لبعض القطاعات مثل السياحة والمطاعم والتجزئة والطيران، بالتزامن مع توقف العديد من اعمال البنوك والمشروعات التنموية والبنية التحتية ما يتوقع ان يدفع بعض شركات التطوير العقاري الى اعادة جدولة قروضها في المستقبل، الى جانب ذلك تأتي بعض الشركات الأجنبية التابعة للمجموعات المصرفية الكويتية والتي تأثرت بشكل اكبر في الجائحة.

حقوق المساهمين

اشار تقرير «هيرميس» الى تأثر حقوق المساهمين لدى البنوك الكويتية بجائحة كورونا بشكل ملحوظ، ولكن ذلك التأثير لن يمثل تحديا نتيجة سياسات البنوك الكويتية قبل الجائحة، خاصة سياساتها المتحفظة تجاه خفض تكلفة المخاطر وكذلك نمو الائتمان والذي ارتبط بمعدلات الانفاق الاستثماري الحكومي. وأصدر بنك الكويت المركزي تعميم للبنوك مطلع يوليو الماضي طالبهم بمعالجة خسائر تأجيل القروض الاستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر بحسب ما تظهره بيانات مدققي الحسابات الخارجيين، وذلك خصما من الأرباح المحتجزة في بنود حقوق الملكية على أن تتم إعادة بناء المبالغ المستخدمة في الأرباح المحتجزة.

وستؤدي تلك المعالجة الى تداول أسهم البنوك الكويتية بمكررات قيمة دفترية في 2021 تقل 18٪ عن متوسط البنوك القطرية التي كانت تتفوق عليها من قبل، فيما تبقى مكررات بنك الكويت الوطني المتوقعة للعام المقبل عند 2,1٪ وبيت التمويل الكويتي (بيتك) عند 2,5٪ الافضل والاقل تأثرا، والتي تتساوى مع المكررات المتوقعة لبنك قطر الوطني وبنك قطر الدولي.

وتوقع التقرير نموا في ارباح البنك الوطني خلال السنوات القادمة، فمن المتوقع ان تصل الارباح الى 182 بنهاية العام الحالي 2020، وبحلول عام 2021 فقد تصل الارباح الى 243 مليون دينار، وكذلك الى 287 مليون دينار بحلول 2022.

أما بيت التمويل الكويتي (بيتك)، اكبر البنوك الاسلامية، فمن المتوقع ايضا أن تنمو الارباح خلال الاعوام القادمة فقد تصل الارباح بنهاية العام الحالي الى 141 مليون دينار، وبحلول عام 2021 قد تصل الارباح الى 193 مليون دينار، وتصل الى 258 مليون دينار بحلول 2022.

واشار أيضا الى نمو الارباح في بنك بوبيان، فمن المتوقع ان تصل ارباح البنك الى 29 مليون دينار في 2020، وبحلول 2021 قد تصل الارباح الى 46 مليون دينار، وتصل إلى 69 مليون دينار بحلول عام 2022.

43 مليون دينار أرباح «الخليج» في 2022

أوصت ابحاث «هيرميس» المستثمرين بالشراء في سهم بنك الخليج وحددت السعر المستهدف عند 253 فلسا بزيادة قدرها 16,5٪ عن السعر السوقي الحالي بتاريخ 17 الجاري والبالغ 217 فلسا، وتوقع التقرير نمو الارباح بشكل ملحوظ في السنوات القادمة بفضل نمو القروض في السنوات القادمة فمن المتوقع ان تصل الارباح الى 28 مليون دينار في 2020، وبحلول 2021 فمن المتوقع ان تصل الارباح الى 35 مليون دينار، وكذلك 43 مليون دينار بحلول 2022.

واشار التقرير الى ان العائد على حقوق مساهمي البنك وصل الى 9,9٪ في عام 2019 وقد يصل الى 4,3٪ في 2020 ثم 5,5٪ بحلول عام 2021 واخيرا وبحلول عام 2022 قد يصل العائد الى 6,5٪ حسب تقديرات ابحاث «هيرميس».

وأضاف ان السهم لايزال يتداول في مضاعفات مقبولة بمكرر ربحية متوقع 22,7 مرة في 2020 على الرغم من ان مكرر الربحية في العام الماضي كان 9,9 مرات وبحلول عام 2021 سيكون مكرر الربحية المتوقع 17,9 مرة وفي بحلول عام 2022 سيكون 14,7 مرة.